المشتقات لاكنه لم يتعرض الا لعدم صلاحية المعنى الحقيقي ويمكن ان يجاب بان الحامل له
على ذلك الرد ابو حفص بقوله لانى وتانيهما ان المدعى ان الفعل الخ وهو ان المقصود بالذات بيان
عدم صلاحية المشبه به في المشتقات لا ان المقصود بيان وقوعهما مشبها بهما لا انها
فاذا جرى على من مرعا هو المقصود لا على وجه اقتضاه الدليل لا اختلاله فليتامل قوله
ولم يتعرض الرعز الفهم في شرح رسالة الاستعارة للعصام ما نصه ومن الحواشي التي له
اثبتها في هذا المقام سؤال لم يقسموا المجاز المرسل الى الاصلي والتبعي على قياس الا
ستعارة لاكن ربما يشعر بذلك كلامه قال في المفتاح ومن امثلة المجاز قوله تعالى فاذا
قرات القران فاستعذ بالله استعمل قرات مكان اردت القراءة لكون القراءة مسببة
عن ارادة تما استعمالا مجازيا بمعنى استعمال المشتق بتبعية المصدر وجوز في شرح
التلخيص ان يكون نطقت في نطقت الحال مجازا مرسلا عن دلت باعتبار ان الدلالة لا
زمة للنطق فاجيب بان علاقة المجاز بين معنى المصدرين دون الفعلين ويشعر
ذلك الرد باعتبار العلاقة بين المصدرين ومنه بحث لانه نبه ان العلاقة باعتبار بعض
اجزاء معنى الفعل دون كل جزء قوله بعوض باب الاستعارة اي مع دخول الزمان في
مفهوم الماضي والمستقبل وهذا يقتضي ان الاستعارة هنا اصلية والمابين للمحشي الاعتراض
على الشارح لاكن صرح السيرامي بانها تبعية ولعل وجه كلام المحشي ان التبعية في
المشتقات تجري بين المصدرين ومضمون الماضي والمستقبل واحد وانما يصح تشبيه الشيء
الواحد بنفسه ويجاب بانه يجوز اختلافه بالتغيير قال العصام في شرح الرسالة ثم الا
ستعارة في الفعل على قسمين الى ان قال الثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في
الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدري اعني الضرب موجودا
في كل واحد منهما بقيد مغاير لقيد الاخر فصح التشبيه كذا افاده المحقق الشريف
لاكنه قال في المطول وفيه ان الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل
المستقبل فكيف يتحقق استعارة من احدهما الى الاخر حتى يلزم الاستعارة التبعية
في الفعل قوله امتناع ان يكون مشبها اي في الدليل الابطال المدعي قوله اقول لا
يخفى الخ فيه منع للاستلزام الى ادعاء المجيب لاكن العكس من باب المطلوب ان الفعل
محمول

63

محمول على العطاء اي فلا يكون المعنى ما ذكره الشارح من قوله اي اذا تبسم علقت رقاب
الخ لان معناه انه اذا ضحك ضحكه ايقن السائل انه ملك رقاب ماله قوله لا يختص
بالمستعار له اي بل يختص بالمستعار له باعتبار معناه كما ان السائل من عوائده موقف
به كثيرا اي الوقائع لان الناس لا يرمى به كثيرا اي الوقائع في العادة وحقيقة ذلك ان يكون
مفوضا جاريا في الخلاف كما هو كلام الشارح فليتامل ويحتمل ان المراد بل يعم نظرا
الى التزام ان ذلك المعنى ثابت للناس ايضا فليتامل سم وعبارة المحشي في الكبرى الظاهر
انه ليس بترشيح كما انه ليس بتجريد لجواز التفرقة بكلا المعنيين لجواز انصاف الم
المستعار له والمستعار منه فلا تفاوت قوله لا لنفي المبالغة اي الفتح لثبوت اصل
التقليع قوله ونظيره الرعو له تعالى وما ربك بظلام للعبيد وقيل اي بظلام على معنى الى
النسب اي ذي ظلم وقيل النفي توجه للمقيد والقيد على حد على لا حب لا يهتدى بمنارها
لا للقيد فقط وسيل السبكي صدر الدين بمحرم في مجلس عن الاية فاجاب بهذا البديعة بجواب
قال العلماء يكتب بالتبر لا الحبر وحاصله ان جميع صفات الله تعالى على غاية الكمال
فلو كان متصفا بالظلم لكان متصفا بكثرة الظلم فنفي كثرة الظلم عنه نفي لاصل الظلم
لانه لو اتصف به فاما يتصف بكثرته قوله كما هو الكثير وقد مر ما يتعلق بذلك عن
قول الملخص في الديباجة ولم ابالغ في اختصاره الخ قوله اي المشبه فالبرع غير مذكور
فكيف يتصور ذكر ما يخصه وكان مبني السؤال على ان ذكر ما يخصه فرع عن ذكره وكان
حاصل الجواب منع ذلك المدعى لانه يتصور بدون ذكره بان يستعار مجموع لفظ المستعار
منه مع تقييده بخاصة قوله مع ادعاء ان الاظفار الخ دفع لما يقال ان الاستعارة
اللفظ المفيد وبلا معنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار له والكلام خلو عنه
قوله موضوع للايقاع الخ اي فلا يدل بالمطابقة على صورة التردد بل هو من لوازم المو
ضوع له قوله ولا ابدة الخ عبارته في الكبرى والظاهر انه لا معنى هاهنا للتشبيه
بايقاع الرؤية المتعلقة بالتقديم والتاخير او وقوعهما مع كون التقديم والتاخير في
سائر المتعلقات باقية على معانيها بلا تغيير بالنظر الى هذا المجاز قوله المراد با
لوصل الخ اي كما في شرح المفتاح قوله لا كون القوام الخ عبارته في الكبرى وحاصله انه

Copyright © King Saud University